كيف تقوم أمريكا وبريطانيا بتسليح 70 في المائة من طغاة العالم؟

كتبه أوراسيا دايلي | 17 أكتوبر ,2017

ترجمة وتحرير: نون بوست

لطالما تشدقت كل من واشنطن ولندن بأهمية نشر الديمقراطية حول العالم. لكن، في الوقت نفسه، تساهم الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في تسليح ثلاثة أرباع البلدان الاستبدادية التي تحكمها أنظمة سلطوية مستبدة. فخلال السنة الماضي، وفقا لتقارير دولية عن صادرات الأسلحة، باعت واشنطن ولندن بضائع عسكرية بقيمة ثلاثة مليارات دولار، حيث تعد كلاها العملاء الأهم. وحتى عمليات تسليم الأسلحة إلى حلف شمال الأطلسي، لا يمكن مقارنتها بالمبيعات هذه الدول لبعض البلدان التي تعتبر "استبدادية".

في إطار نشر قيم الديمقراطية، تعتبر منظمة "فريدوم هاوس"، على سبيل المثال، منظمة غير حكومية أمريكية تهدف إلى نشر الحرية والديمقراطية في جميع أنحاء العالم. والمثير للاهتمام أن 85 بالمائة من مصادر تمويل هذه المنظمة هي عبارة عن منح من الحكومة الأمريكية. وبناء على هذا المعطى، يمكن اعتبار التصنيفات التي تصدرها المنظمة انعكاسا لمواقف رسمية من واشنطن.

خلال سنة 2016، أدرجت منظمة "فريدوم هاوس" 49 دولة في قائمة الأنظمة الأكثر استبدادية في العالم، وتشمل هذه القائمة سوريا وكوريا الشمالية وإيران، وروسيا، والصين وتايلاند، بالإضافة إلى بعض بلدان رابطة الدول المستقلة؛ على غرار، كازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان وبيلاروسيا. كما تم إدراج بعض الممالك العربية ضمن هذه القائمة؛ عل رأسها قطر، والمملكة العربية السعودية، والبحرين والإمارات العربية المتحدة.

> خلال سنة 2016، اشترت المملكة العربية السعودية من الشركات البريطانية أسلحة بقيمة 679 مليون جنيه إسترليني، ومن الشركات الأمريكية أسلحة بقيمة 620 مليون دولار

من وجهة نظر منطقية، تعد مسألة تسليح الأنظمة الدكتاتورية أمرا شبه مستحيل، بينما على أرض الواقع، فإن البلدين اللذين يعتبران أنفسهما حصنا للديمقراطية الغربية، تختلف عندهما الأولويات عندما يتعلق الأمر بكسب مليارات الدولارات. واستنادا إلى تقارير دولية عن صادرات الأسلحة، لا تزود الولايات المتحدة وبريطانيا كوريا الشمالية والنظام السوري وإيران بالأسلحة، كما ينطبق الأمر نفسه على 34 بلدا من أصل 49 صنفت بالدول الاستبدادية.

في المقابل، يوجد سبعة بلدان من أصل 11 دولة على رأس قائمة الدول الاستبدادية، التي تشتري الأسلحة بحرية وبصفة قانونية من شركات أمريكية وبريطانية، من بينها أوزبكستان، وجنوب السودان، وتركمانستان، والصومال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والمملكة العربية السعودية. ورغم التعامل مع هذه الأنظمة، لم يتم تزويد سوريا وإريتريا وكوريا الشمالية والسودان، التي تترأس قائمة البلدان الأكثر استبدادية، بالأسلحة الأمريكية والبريطانية.

Worst of the Worst

Tweet

Of the 49 countries designated as Not Free, the following 11 have the worst aggregate scores for political rights and civil liberties.

Country/Territory	Aggregate Score (out of 100)
Syria	-1
Eritrea	3
North Korea	3
Uzbekistan	3
South Sudan	4
Turkmenistan	4
Somalia	5
Sudan	6
Equatorial Guinea	8
Central African Republic	10
Saudi Arabia	10

سبعة من أصل 11 دولة الأكثر ديكتاتورية وفقا لقائمة "فريدوم هاوس" يحصلون على الأسلحة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة

في الواقع، إن أكبر عملاء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الأنظمة الملكية الاستبدادية هم أساسا من دول الخليج العربي، فضلا عن أن هذه الممالك تعد من أكبر مستهلكي المنتجات العسكرية الأمريكية والبريطانية. فخلال سنة 2016، اشترت المملكة العربية السعودية من الشركات البريطانية أسلحة بقيمة 679 مليون جنيه إسترليني، ومن الشركات الأمريكية أسلحة بقيمة 620 مليون دولار.

تليها في هذه القائمة، دولة قطر التي دفعت للولايات المتحدة مليار دولار مقابل أسلحة وذخائر ومعدات عسكرية، كما استوردت الإمارات أسلحة بقيمة 797 مليون دولار. والجدير بالذكر، أن عقود الأسلحة المبرمة بين الممالك العربية في الشرق الأوسط والأمريكيين والبريطانيين تشمل جميع أنواع الأسلحة والذخائر؛ من بنادق، وخراطيش ودروع وغيرها من العتاد العسكري.

1239	**QATAR**		**12,358**	**$1,137,348,020**	**$1,032,592,015**
1240		I	414	$153,983	
1241		I(h)	396	$36,666	
1242		II	2	$13,874	
1243		III	8,579	$1,092,159	
1244		IV	2	$1,000	
1245		VII	1	$500	
1246		VIII	551	$1,053,549,784	
1247		IX	1,123	$30,086,165	
1248		XI	667	$27,882,760	
1249		XII	603	$17,525,879	
1250		XIII	10	$2,328,500	
1251		XV	1	$5,000	
1252		XIX	9	$1,750	
1253		Agreements		$4,670,000	

اشترت قطر سنة 2016، أسلحة أمريكية بقيمة مليار دولار، مع العلم أن هذه الصورة مقتطفة من تقرير تصدير الأسلحة الأمريكية للمديرية العامة لمراقبة تجارة الأسلحة بوزارة الخارجية الأمريكية

Control Entry	No. of licences with goods rated using Control Entry	Value
ML1	26	£5,638,954
ML2	2	£1,983,776
ML4	4	£2,945,948
ML5	9	£153,216
ML6	2	£13,806
ML7	2	£127,360
ML9	13	£314,796
ML10	22	£666,159,984
ML11	17	£380,866
ML13	7	£76,022
ML14	1	£2,325
ML15	10	£705,406
ML17	1	£31,825
ML18	4	£136,251
ML21	2	£726,480
ML22	8	£2,115
PL9001	1	£14
PL9017	12	£79,940

accessories for military training aircraft [See footnote 72].
anti-riot/ballistic shields.
body armour (3 licences) [See footnotes 159, 71].
components for artillery.
components for assault rifles [See footnote 163].
components for ballistic test equipment (4 licences) [See footnotes 160, 74].
components for body armour (2 licences) [See footnotes 79, 92].
components for bombs (2 licences) [See footnote 122].
components for combat aircraft (3 licences) [See footnotes 68, 76].
components for combat helicopters (2 licences) [See footnotes 77, 81].
components for combat naval vessels (4 licences).
components for decoying/countermeasure equipment.
components for gun mountings [See footnote 163].
components for machine guns (2 licences) [See footnotes 131, 55].
components for military aircraft ground equipment (5 licences) [See footnotes 173, 22].
components for military auxiliary/support vessels (3 licences).
components for military combat vehicles.
components for military communications equipment (7 licences) [See footnotes 171, 78, 82].
components for military helicopters.
components for military infrared/thermal imaging equipment (2 licences) [See footnote 161].
components for military patrol/assault craft.
components for military training aircraft (2 licences).
components for munitions/ordnance detection/disposal equipment [See footnote 138].
components for naval engines.
components for NBC protective/defensive equipment.
components for sniper rifles (2 licences) [See footnotes 163, 51].
components for weapon mountings [See footnote 172].
equipment for the use of machine guns [See footnote 55].
equipment for the use of sniper rifles (2 licences) [See footnotes 163, 51].
T equipment for the use of weapon night sights (8 licences) [See footnotes 1, 13, 14, 16, 2, 4, 5, 9].
general military aircraft components (5 licences) [See footnote 161].
general naval vessel components (5 licences).
goods treated for signature suppression for military use.
ground vehicle military communications equipment.
gun mountings (3 licences) [See footnotes 163, 51].
gun silencers [See footnote 163].
machine guns (100) [See footnote 55].
military aircraft ground equipment (2 licences) [See footnote 139].
military communications equipment (2 licences) [See footnote 82].

قائمة الأسلحة التي اشترتها الرياض من المملكة المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الصورة مأخوذة من تقرير الرقابة على الصادرات الإستراتيجية للإدارة التجارية الدولية

بناء على ما ذكر آنفا، من الواضح أنه لا توجد تقارير تؤكد إرسال إمدادات من الأسلحة للمعارضة السورية المعتدلة، نظرا لأنه يتم مدهم بها عن طريق السعودية وقطر والأردن. وبالتالي، يبدو جليا أن المشتريات المذكورة أعلاه مصممة خصيصا لتسليح القوات المسلحة في المملكة العربية السعودية وقطر.

على ضوء هذه المعطيات، لا تعتبر عقود المملكة العربية السعودية وقطر كبيرة فقط، بل أعلى بكثير من المبيعات الأمريكية لقوات حلف شمال الأطلسي. كما أن قوات التحالف في العام الماضي لم تحظ إلا بما قيمته 153 مليون دولار من الأسلحة الأمريكية، بينما بلغت مشتريات اليابان 177 مليون

دولار فقط. وبالتالي، يبدو جليا أن النصيب الأكبر تحظى به الممالك العربية "غير الديمقراطية" خاصة قطر والسعودية. وعلى هذا الأساس، فإن خسارة عميلين هامين مثل قطر والسعودية قد تمثل ضربة قوية للصناعة الدفاعية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

أما بالنسبة لبقية "الديكتاتوريات"، فقد اشترت خلال العام الماضي ما قيمته 600 مليون دولار من الأسلحة البريطانية والأمريكية، من بينها أفغانستان والجزائر ومصر والعراق وعمان وتايلاند والصين. كما تسلمت البحرين وبروناي وتشاد وأثيوبيا وطاجيكستان وتركمانستان وفيتنام مشترياتهم فاقت قيمتها مليون دولار.

> أرشفت المملكة المتحدة بنفسها على تسليم إمدادات الأسلحة لكل من جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا وجنوب السودان على الرغم من أن هذه الدول تخضع لحظر من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي

في شأن ذي صلة، اشترت الدول الاستبدادية المتبقية أسلحة بآلاف الدولارات، كانت عبارة عن أسلحة صغيرة وخراطيش، وسترات واقية من الرصاص، وأزياء رسمية، وإلكترونيات عسكرية، فضلا عن بعض المعدات العسكرية الأخرى. فعلى سبيل المثال، اشترت فنزويلا سنة 2016، من الشركات البريطانية للسفن البحرية والغواصات ما قيمته 76 ألف جنيه إسترليني، أما أوزبكستان فبلغت قيمة مشترياتها 60 ألف جنيه إسترليني، أما الصومال فكانت 681 ألف جميه إسترليني.

خلافا للمتوقع، من الممكن أن تكون عمليات تصدير الأسلحة البريطانية أضخم بكثير من الأرقام المعلن عنها. وفي هذا الصدد، يشير تقرير مراقبة الصادرات الإستراتيجية لسنة 2016 إلى أن عددا من البلدان الديمقراطية تعيد تصدير الأسلحة البريطانية إلى بلدان دكتاتورية.

في هذا الإطار، باعت كوريا الجنوبية وسنغافورة وإيطاليا وإسبانيا أسلحة بريطانية إلى تركمانستان وتشاد والصين ومصر والكونغو وغينيا الاستوائية وأنغولا، إلى جانب العديد من الأنظمة الدكتاتورية الأخرى. ولكن، تبقى هذه الأرقام غير معروفة. من ناحية أخرى، أرشفت المملكة المتحدة بنفسها على تسليم إمدادات الأسلحة لكل من جمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا وجنوب السودان على الرغم من أن هذه الدول تخضع لحظر من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

في كل الحالات، يبدو أنه عندما يتعلق الأمر بعائدات تصل إلى مليارات الدولارات، يمكن أن تغض أشهر الديمقراطيات في العالم الطرف عن غياب الديمقراطية، بل من الممكن أن يصل بها الحد إلى القيام بتسليح هذه الأنظمة الاستبدادية. وبطبيعة الحال، يعتمد الأمر دائما على مصالح واشنطن ولندن.

> تصنف منظمة "فريدوم هاوس" سوريا وإيران وروسيا كدول استبدادية، على الرغم من أن هناك انتخابات ديمقراطية منظمة تجرى في هذه البلدان بصفة

دورية، إلا أنهم يعتبرون أعداء الديمقراطية بما أنهم من منافسي واشنطن

بين سنتي 2014 و2015، شهدت العلاقات بين باكو وواشنطن تدهورا، ما أدى إلى امتناع أذربيجان عن شراء الأسلحة الأمريكية على الرغم من أنها في سنة 2015، اشترت أسلحة بقيمة 2.6 مليون دولار. وفي السنة الماضية، اشترت باكو معدات عسكرية بقيمة 600 ألف جنيه إسترليني من المملكة المتحدة.

أما فيما يتعلق بمسألة تسليح الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للأنظمة "استبدادية" رغم مناداة البلدين بقيم الديمقراطية، فإنه من الممكن القول بأن ممارسات هاتين الدولتين تنطبق عليها العبارة الشهيرة للرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، الذي وصف الدكتاتور النيكاراغوي سوموزا، قائلا "إنه بطبيعة الحال ابن عاهرة، لكنه تابع لنا".

وفقا لما أكده الأستاذ في جامعة هارفارد ستيفن والت، فإن معظم محاولات الولايات المتحدة الهادفة إلى تعزيز قيم الديمقراطية في الخارج باءت بالفشل، لأن المشكلة الحقيقية لا تكمن في أن الولايات المتحدة الأمريكية فعلت كل شيء بشكل خاطئ فيما يتعلق بدعم قيم الديمقراطية خارج البلاد، وإنما في أنها لا تنوي فعليا دعم الديمقراطية.

من هذا المنطلق، تصنف منظمة "فريدوم هاوس" سوريا وإيران وروسيا كدول استبدادية، على الرغم من أن هناك انتخابات ديمقراطية منظمة تجرى في هذه البلدان بصفة دورية، إلا أنهم يعتبرون أعداء الديمقراطية بما أنهم من منافسي واشنطن. في المقابل، لا ينطبق الأمر نفسه على "الأنظمة الاستبدادية" الأخرى التي تقوم الولايات المتحدة وبريطانيا بتسليحها.

الصحيفة: أوراسيا دايلي

رابط المقال : https://www.noonpost.com/20306/